3960

الجزء الأول من المنح المكية

تأليف الإمام الفاضل العلامة المحدث الشهير

تلميذ والمجلي أجياد الترمسي

نوالية أمير المؤمنين وإمام أئمة المسلمين

عليهم الله المحيي لدينه المبين أحمد بن يحيى المرتضى

بن المجد المرتضى المفضل لرسول الله

صلى الله عليه وآله

وسلم

بقلم سيدي

الشيخ المعمر الجليل الأوحد

العلامة النبيل فخام الإسلام

والمسلمين الناصر عبد الرب

بن شمس الدين حفظه الله تعالى

آمين آمين

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

اسمعد ان محمدا رسول الله تعالى الملك صدق عبدي هو يتولى واما ارسله الى اخر
الاذان **القول الثاني** للناصر عليه السلام انه نزل به جبريل كثير الرابع
القول الثالث للفقها الشافعيه والحنفيه والمالكيه ان الرسول
صلى الله عليه وسلم اهم كيف يجمع الناس للصلوة واستشار المسلمين فقيل انصب
راية عند حضور الصلوة فاذا راها الناس اذن بعضهم بعضا فلم يعجبه ذلك
فذكر له البوق فقال هو من امر اليهود فذكر له الناقوس فكره من اجل النصارى
فذكر له النار فقال ذلك من اجل المجوس فانصرف عبد الله بن زيد وهو مهتم بالامر
فاذن فاري الاذان في منامه وهذا الحديث في البخاري والترمذي ومسلم
قال الامام وهذا الحديث غير متكر لكن كان بعد ان ثبت عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم باحد الوجهين وعن البافر لا كره ان نقيد بكل من الامكان الحين
بر ويا رجل من الانصار كما وقع احتجاج القاسميه بتولك وهو ان يقال لو كان
الامر كما ذكرتم لم يحتج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الاستشاره في ذلك
والرد بذا ابد عرف ان ذلك قد شرع في الصلوة وان لم يعرف ان المقصود به
ذلك لم يصح الاستدلال به على ذلك اساوهو تحمل اكثر من هذا الا احتشيه
التطويل واما ابتدا شرع الاقامه فلا احفظ فيه نصا خلا انه لم يقل ان
الاذان استقل من دونها فلا سعد ان وقت شرعها كان واحد والله اعلم
واما حكمهما فاختلف الناس فيه على اقوال الاول انه واجب وهو رواية في الكافي
عن زيد بن علي والناصر انهما جميعا سنه غير فرض لقول الثاني في الاذان اني
ان الاذان سنه والاقامه القول الثالث كابي طالب ان الاذان فرض كفايه والاقامه
سنه القول الرابع الظاهر من المذهب وهو قول بعض من قال انهما جميعا
فرض كفايه واختلف هولا على قولين فقيل انه قول في الظاهر من قول القسم وحكاه في شرح
الابانه عن القاسميه انه تسقط عن اهل ذلك المسجد فقط لا عن سايرا المساجد
وقال ابو طالب تسقط عن اهل الميل والعبره بالعلم دون السماع وقال الناصر
وهو الذي يصح للمذهب ان الاذان يسقط عن السامع له ومن في البلد قد
اومحا المذهب في قولنا الاذان والاقامه واجبان على الرجال دون
النسا فانه لا يجب عليهن اجماعا فلنا اختلفوا هل يصح او يستحب وسياتي ذلك

ولا يجب الاذان لكل صلوة وانما يجب في الخمس المكتوبه فقط لانه لم يرد في غيرها
قال في الشرح وذلك اجماع الا عن وعن معاويه وابن الزبير انهما اذنا للعيدين
وهو في الصلوات الخمس على صفتين احدهما ان يكون فيها وسنوه وذلك في الاداي وهذا
هو المذهب وقد تقدم الخلاف والضرب الثاني يكون ندبا فقط وذلك
في القضا للصلوات الخمس فانه مستحب غير واجب هذا مذهبنا وابو حنيفه والناصر
وسيتي لمن اراد القضا وحتى من الاذان جهران نظن السامع انه قد دخل وقت
الموداه ان يوذن سرا لا جهرا فان كان دخل وقتها فلا باس بالجهر ذكره
العباس فان اجتمعت فوايت الاذان للاولى واقام لكل واحده كما صلى الرسول
صلى الله عليه وسلم يوم الخندق قال في الشرح والسنه ان يقضي الفوايت جماعه
غبنا وصحا كما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم حين نام في الوادي ثم بينا المذهب
فيمن يسقط عنه الاذان اذا فعل واحد نعولنا ويكفي السامع سوا كان في البلد
اما لا وبكفي من كان في البلد سوا كان من اهلها اما لا وسوا سمع اما لا اذان
حصلت فيه الشروط التي سنذكرها فان اخل احدها لم يسقط وجوبها على احد
فان كان يعذر باعن حال الاذان في احتماع الشروط وعدمها فهل يحمله على
الصحه اولا لانه كالغالب فيظل يعامل المجهول في دار الاسلام كما يضيا خلفه وفيه
نظر عندي حيث لم يشاهد قال في الشرح في الباقونه ولا يجري اذان المجهول
في دار الحرب قيل وفيه نظر لانه لو حدث بالسما غنب اللبس والماذان ابلغ سما
المسلمين قال مولانا وفيه النظر المتقدم للحكم وجمله الشروط ستنه
الاول ان يكون ذلك الاذان في الوقت المعروف لتلك الصلوة
سوا كان في وقت اختيارها اما اضطرارها ما خرا ذكره في البحر ان الاذان
شرع للوقت قال فلو اذن من قد ضلا اجزاوقا في الباقونه لا يجري اذان
من قد ضلا قال في الكافيه والاذان للعصر هل يعيد به من لم يصل الظهر
اما لا قال لا نظر في ذلك **قلت** من قال يعيد باذان من صلى قضا ومن قد ضلا
فلا كلام انه يعيد باذان العصر للظهر وسياتي تحقيق ذلك والظاهر انه لا يجري
قبل الوقت الا في العجز فان شي يجوز فيه قيط من النصف الاخير من الليل وهو
قول مالك وقد روى ان بلالا اذن قبل الفجر فقال النبي صلى الله عليه وسلم

من سخز نه اذا لم يوجد فيما امكن من تراب وهل يكفي حثه تراب القبر عليه
الاقرب انه اذا لم يوجد السخز وامكن الخلط يترب به عورته ثم يدفن
تنبيه قال في الياقوتة كفن المكاتب من كسبه ان كان وان لم يفعل
السيد ان لم يود شيا وان ادى شيا فعلى السيد بقدر الباقي وعلى الورثة
بقدر ما ادى وكفن الموقوف على الواقف ان كان باقيا والا فعلى الموقوف عليه
قال مولانا عليه السلام القياس في كفن الموقوف ان سع
المفقه والله اعلم وتكره المغالاة في الاكفان هذا ذكره كما قدمنا لانها
عن قريب الى زوال والمغالاة في العدد بان يزاد على السبعه وفي الصفه
بان تعمد الى فخر الثياب واغلاها والظاهر ان الكراهه للتنزيه والتعليل
باضاعة المال يقتضي الحظر والاولى الظهر ويدب البخور للاكفان والجسد
الميت وانما يجعل قبل وضع الميت عليها والمدبوب ان يجعل العود وكونه مما
غلا من انواع البخور والمذكور في الفتح هو العود وحده الا انه لا مانع من
العنبر ونحوه فيما ارى وان لم اقف فيه على نص لاصحابنا ويدب بطيبه
اي تطيب الميت واكفانه بانواع الطيب غالبا لما سيأتي مستحب وهي الاعضاء
التسبعه فانه يستحب ان يوضع عليها الطيب لانها مكرمت على الاعضاء الاعتماد
عليها في عبادة الله سبحانه ويستحب ان يكون ذلك الذي يضمخ به كافورا
لانه تشد جسد الميت قال في الوافي قال علي بن العباس اجمع اهل البيت عليهم
السلام ان الميت يخلط بكل طيب الا الورس والزعفران فلا يقرب الرجال
قال الهادي عليه السلام ويدخل فيه المسك لان الرسول خلط به وفي
الكافي عن الناصر انه يكره المسك وان المسك الذي خلط الرسول من الجنه
فسلم بينه صلى الله عليه وسلم وبين علي وفاطمة اذا وذلك خصوص فيهم
قال مولانا عليه السلام وظاهر اطلاقهم ان الزيادة لا تكره
لكن قد قيل انه من طيب النساء فلا ولي تجنبه **تنبيه** قال في الشفا
والانتصار ويستحب ان ينضب للميت خيمة في المسجد ليرى **تنبيه**
اعلم ان الذي ما تحققناه لا تطيب بشيء من انواع الطيب عند ذكر ما شيا في
ولا بعطر راسه خلاف ابي حنيفة ما اذا فزع من تجهيز الميت فانه يرفع

تحمله الى القبر ويدب ان يكون الرفع من بناء يدي من تحمله يرفع مقدم
الميت من عنده ثم موخرها ثم مقدم الياستر ثم موخرها ويقدم رأس الميت هكذا
في الشرح حفن عن علي عليه السلام وقال الاستحباب تكون رجلاه مع المقدمين
ورأسه مع المتاخرين واذا قدم الرجلان لم يسعيا حمل ما من الميت الا على
الجانب الايسر وفي حاشية الى هذا ذهب ش فقال اذا احتمل من الجانب
الايمن يبدا بما يسار المقدمه فيضع العمود على عاتقه الايمن ثم يأتي الى يمنى
الموخره فيضع العمود على عاتقه الايمن ثم يأخذ بما منه المقدمه فيضع
العمود على عاتقه الايسر ثم يأتي بما منه الموخره فيضع العمود على عاتقه
الايسر قبل المراد بهذا كله بعد ان يرفع الميت لان المستحب ان يبدو
الحامل على ازاره قال في الشرح وكره الحمل بين العمودين قال في الانتصار
والترسع افضل من الحمل بين العودين وان جاز الكل وفي مذهب ش كلسته
وهو ان الافضل ان يجعل الحامل راسه بين عمودي مقدم النعش لانه صلى
الله عليه وسلم حمل جنازة سعيد بن معاذ بين العمودين وبحثنا ما تقدم
عن علي عليه السلام انه يبدا بالباب اليمنى كما قدمنا واذا رفعوه اخذوا
في السير فالمستحب انه يمشي خلفه اي يكون مشي المشيعين للميت خلفه
لا امامه ولا خلاف في جواز ذلك لكن اختلفوا في الافضل فالمذهب ان المشي
خلفه افضل وهو قول ح لانه سعط بذلك وروي عن علي عليه السلام ان فضل
المشي خلفها على المشي امامها كفضل الصلاة المكتوبة على النافلة وسئل علي عليه السلام
عن فعل ابي بكر وعمر فانهما كانا يمشيان امامها فقال انهما كانا مستهلين فاحبا
ان يسهلا وقد علمنا ان المشي خلفها افضل وقال ش المشي قدامها افضل لانه
شافع وروي انه صلى الله عليه وسلم مشى قدامها وابو بكر وعمر وعثمان هكذا في مسند
وقد روي انه صلى الله عليه وسلم مشى امامها وخلفها **تنبيه** والمستحب ان يكون
المشي قربها وخلفها قسطا ليس بالكثير المستوعب ولا الخفيف المبطئ روي يزيد
على عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام كان اذا اتانا بالجنازة سار بين السارين
ليس بالعجل ولا بالبطئ ويستحب ان يمشي خافيا وعن علي عليه السلام انه كان يمشي
خافيا في خمسة مواطن ويقول هذه مواطن الله عز وجل اذا اعاد مريضا